بلدية جربة حومة السوق

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

بلدية جربة حومة السوق

جربة في: 28 سبتمبر 2018

الدورة ألإستثنائية للمجلس البلدي
لبلدية جربة حومة السوق

أشرف السيد الحسين جراد رئيس المجلس البلدي يوم السبت 22-09-2018 بمقر البلدية على الساعة الرابعة و 30 دقيقة على فعاليات الدورة الاستثنائية للمجلس البلدي ، حيث افتتح الجلسة بتأخير 20 دقيقة وبحضور 25 عضو من من أعضاء المجلس البلدي السادة والسيدات : **هيثم الحمروني– فوزي بوصفارة –مراد الميساوي – محفوظ بن عايد– توفيق دالي– سامي بايونس– هشام حنيني– لطفي بم مولي، العربي عبد الرزاق بوشداخ– سامي بن عيسى – مراد بعزيز – زهير تغلات –أمال كروية– هدى ريحان – فردوس بوجناح– أمال بعطور– فاطمة التليلي– هبة بن يوسف – عفاف الباروني– ريم العساس– سارة يامون – نسرين بن حريز–مريم الفيتوري فوزية الهواري – كريمة بطيخ.**

حيث تم تسجيل اكتمال النصاب القانوني، حسب بطاقة الحضور المصاحبة في حين تعذر لأسباب شرعية حضور السادة مصطفى سويسي، خالد الزريعة و محمد الفناني و السيدة وئام كريوان. كما واكب الدورة حضور محترم للمواطنين بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني،

اثر ذلك قدم رئيس البلدية لمحة عامة عن مستجدات العمل البلدي ونشاطه الأخير سواء بالخارج أو كذلك على المستوى الوطني ، ففي ما يتعلق بنشاطه خارج الوطن فقد أفاد المجلس بالمهمة التي قام بها صحبة رؤساء كل من بلدية أجيم وبلدية ميدون لعاصمة "كوريا الجنوبية" من 03-09-2018 إلى 07-09-2018 ،في إطار دراسة التجربة الكورية في التصرف و إدارة المشاريع العمومية بسيول وتندرج هذه الزيارة الدراسية ضمن البرنامج النموذجي لجزر النزاهة تحت رعاية البرنامج ألأممي للتنمية " PNUD" بالتعاون مع الوكالة الكورية للتنمية KOICA مبرزا الحرص على تفعيل المرحلة التنفيذية للمشروع غي الآجال.

أما على المستوى الوطني فقد تطرق إلى نشاطه الأخير المتعلق بمواكبة الوضع البيئي الخطير بتالبت، فقد تم عقد جلسة عمل مع وزير الجماعات المحلية ولبيئة في الغرض ، كما أسفرت الجلسة المقامة يوم 13 سبتمبر 2018 بين رؤساء بلديات جزيرة جربة الثلاث و رئيس الحكومة يوسف الشاهد على جملة من القرارات أهمها: – **التدخل** السريع و الفوري للقضاء و للحد من الإزعاج والروائح بمنطقة تالبت و تهيئة المصب الحالي.

- **إلتزام الدولة** بمواصلة الإجراءات لتفعيل المشروع النهائي عرضه على منتدى الاستثمار الدولي.
- **تفعيل** المشروع الانتقالي في ظرف 3 إلى 6أشهر.
- **رصد** إعتمادات خصوصية لفائدة بلديات جربة الثلاثاء لمساعدتها على التقليص من حجم النفايات.

- **تشريك** البرنامج الوطني للنظافة وجمالية المحيط.
- **تركيز** فرع للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بجزيرة جربة مقره دائرة سدويكش بلدية جربة ميدون.

- **تكوين** خلية ممثلة من الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و السلط الجهوية و البلديات الثلاث لمراقبة كل هذه الإجراءات .

وبناءا على ذلك فقد اعتبر السيد رئس البلدية أن هاته القرارات هامة و من شأنها الحد من تردي الوضع البيئي بسدويكش مبينا سعيه لتنفيذها في أسرع الآجال على ارض الواقع .

كما تطرق إلى جلسة عمل مع السيد والي مدنين يوم 21-09-2018 حيث تم دعوة كل الإدارات الجهوية بالجهة للتفاعل الايجابي مع أنشطة البلديات وتيسير أعمالهم مؤكدا حرصه والتزام السلطة الجهوية على دعم آليات الحكم المحلي ثم استعرض جدول أعمال الجلسة كما يلي:

- **تكوين لجنة التصرف المرافق العامة**
- **التصرف في ألأسواق (إمكانية التصرف الذاتي في المسلخ وسوق السيارات وسوق الجملة لبيع ألأسماك) وتحديد ألأسعار ألافتتاحية**
- **تكوين لجنة رخص التقاسيم و البناء**
- **تحديد معايير وضبط مقدار المنحة الجملية والامتيازات العينية المخولة لرئيس البلدية**

ثم تمت إحالة الكلمة تباعا حسب جدول ألأعمال على أعضاء المجلس البلدي للنقاش حول جملة هاته المواضيع مؤكدا عليهم بضرورة احترام التوقيت المخصص لهم مع ضبط مدة التدخل بثلاثة دقائق.

1- تكوين لجنة التصرف المرافق العام :

تناولت الكلمة السيدة **أمال كروية مستعرضة الفصل 89** من القانون عدد 29 لسنة 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية والذي يحدد تركيبة هاته اللجنة مبينة انه قد تم عرض المسألة على المكتب البلدي المنعقد يوم 19 جويلية 2018 و أوصى بإسناد رئاسة اللجنة إلى السيدة أمال كروية وتعين كل من السيد مراد الميساوي والسيدة كريمة بطيخ عن المجلس البلدي والسيدتين عفيفة بربو و نادية التنزغتي عن الإدارة البلدية وتولي الكاتب العام للبلدية او من ينوبه كتابة اللجنة ، وحيث تم تسجيل انسحاب السيدة كريمة بطيخ من عضوية اللجنة، فتم تأجيل النظر في تركيبة اللجنة ودعوة كل أعضاء المجلس البلدي للترشح لعضويتها فورد مطلب للسيدة هدى الباروني ومطلب للسيد سامي بن عيسى فتم عرض المطالب على المكتب البلدي بتاريخ 18-09-2018 وأثناء الجلسة قام السيد سامي بن عيسى بسحب مطلبه لذلك فقد تم تحديد تركيبة لجنة التصرف في المرافق العامة كما يلي:

- السيدة امال كروية رئيسة اللجنة
- السيد مراد الميساوي عضو عن المجلس البلدي
- السيدة هدى ريحان عضو عن المجلس البلدي
- السيدة عفيفة بربو عضو عن الإدارة البلدية
- نادية التنزختي عضو عن الإدارة البلدية
- السيد الكاتب العام أو من ينوبه كاتب اللجنة
- السيد المحاسب البلدي له رأي استشاري

قرار المجلس:

صادق أعضاء المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين على تكوين وتركيبة لجنة التصرف في المرفق العام حيث تكونت من السيدات والسادة:

- **السيدة امال كروية رئيسة اللجنة**
- **السيد مراد الميساوي عضو عن المجلس البلدي**
- **السيدة هدى ريحان عضو عن المجلس البلدي**
- **السيدة عفيفة بربو عضو عن الإدارة البلدية**
- **نادية التنزختي عضو عن الإدارة البلدية**
- **السيد الكاتب العام أو من ينوبه كاتب اللجنة**
- **السيد المحاسب البلدي له رأي استشاري**

وقد صوت مع القرار البلدي 19 عضو وهم السيد رئيس البلدية وكل من السادة هيثم الحمروني، فوزي بوصفارة مراد الميساوي ، محفوظ بن عايد .توفيق دالي، هشام حنيني، لطفي بن مولي، العربي عبد الرزاق بوشداخ، سامي بن عيسى والسيدات أمال كروية، هدى ريحان .فردوس بوجناح، أمال بعطور،فاطمة التليلي، هبة بن يوسف، عفاف الباروني سارة يامون و نسرين بن حريز.

و عارضت السيدة كريمة بطيخ هذا **القرار البلدي.**

وتحفظ على هذا القرار 6 أعضاء وهم كل من السادة سامي بايونس، مراد بعزيز و زهير تغلات و السيدات مريم الفيتوري ، فوزية الهواري و ريم العساس.

2 – التصرف في ألأسواق (إمكانية التصرف الذاتي في المسلخ وسوق السيارات وسوق الجملة لبيع ألأسماك) وتحديد ألأسعار ألافتتاحية

أحيلت الكلمة المساعدة الأولى السدة **أمال كروية** التي بينت أن موضوع الأسعار الافتتاحية للأسواق البلدية تم عرضه على جلسة عمل يوم 03-08-2018 وقد تمت دعوة مقرر لجنة المالية الذي تعذر عليه الحضور وقد تم دارسة جدوى لكل الأسواق وتم تحديد أسعار معقولة تتماشى وطبيعة المرحلة بالاستئناس بثمن تبتيت الأسواق بعنوان لزمة السنة الفارطة، تقدير

القيمة الكرائية للسوق بالاستئناس بثمن تبتيت ألأسواق المشابهة ، تطور الحركة الاقتصادية بالجهة و تكاليف الاستثمار إن وجدت.

ثم تم عرض الموضوع على المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 17-08-2018 ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف يوم 30-08-2018، ثم عرض الموضوع على المجلس البلدي المنعقد يوم 01-09-2018 الذي أجل الحسم في الموضوع لمجلس استثنائي لمزيد التشاور والخروج بتوصيات في الغرض .اثر ذلك تم عرض الموضوع في جلسة تحضيرية للدورة الاستثنائية يوم 08-09-2018 والمكتب البلدي المنعقد يوم 18-09-2018 ، وتم عرض جدول مقارنة للأسواق يتضمن السعر الافتتاحي وثمن اللزمة من سنة 2016 إلى سنة 2018 مع السعر الافتتاحي المقترح لسنة 2019 من طرف اللجنة المتكونة من بعض الإطارات البلدية وبعض أعضاء المجلس المعينين من طرف السيد رئيس البلدية .

اثر ذلك عرض السيد رئيس البلدية الموضوع على كل أعضاء المجلس للتداول والنقاش في هذا الموضوع فجاءت التدخلات تباعا كما يلي:

- **السيد سامي بايونس** اعتبر أن تحديد الثمن الافتتاحي لا يقوم على أساس الاستئناس بالأسعار المعتمدة بعنوان السنوات الفارطة مشيرا إلى غياب أي أساس علمي أو منطقي يقوم على الاعتماد على وصولات تعطي القيمة الحقيقية لكل سوق معتبرا ذلك استهتار بالمال العام . كما بين أن تقدر القيمة الاقتصادية بالاعتماد على أسواق مشابهة لا يستقيم مبينا أن وضعية كل سوق ببلدية حومة السوق لا يمكن مقارنته بأي سوق في بلدية أخرى لخصوصية كل بلدية .
- **السيد فوزي بوصفلرة** أكد انه سواء وقع استلزام الأسواق أو التصرف فيها بطريقة مباشرة فإن إدراج ذلك يكون في شكل تقديرات مزمع استخلاصها بعنوان ميزانية البلدية ، وشدد على ضرورة القيام ببحث ميداني مبني على إحصائيات دقيقة تقدر القيمة لحقيقية للأسواق كما أعتبر أن وجود أسواق أخرى موازية أضرت بمداخيل البلدية وأعطى مقارنة بين ما يدفعه المنتصب لبلدية حومة السوق يوميا وهو في حدود دينارين في حين تصل إلى عشرين دينار لنفس النشاط ببلدية ميدون لذلك وجب العمل على الرفع من تقديرات الأسعار لافتتاحية لبعض الأسواق.

السيد مراد بعزيز بين إن التلاقي والتحاور في المجلس البلدي والاختلاف في الرأي والنقاش الجدي أمور إيجابية لكن التردد في بعض المسائل على غرار كيفية وطريقة استغلال الأسواق البلدية أمر غير إيجابي ، اما في خصوص موضوع الاستلزام وتحديد الأسعار الافتتاحية في جلسات علنية فقد اعتبر ذلك أمرا غير ايجابي ويعود بالنفع على المستلزم و بالمضرة على البلدية .

كما اعتبر إن نقل مسألة الاستلزام واستغلال الأسواق البلدية إلى المجلس البلدي يَنِمُّ عن خوف المكتب البلدي من هاجس الفشل في اتخاذ القرار الصائب ويدل أيضا على أن المكتب البلدي ليس له الخبرة والقدرة على حسم المسألة بنفسه، كما تساءل عن مدى قدرة المكتب البلدي على إدارة وتسيير مرفق البلدية.

كما أكد أن الحسم في طريقة استغلال الأسواق البلدية وتحديد الأسعار الافتتاحية لها تستوجب قرارا سياديا لا يمكن أن بتداوله المكتب البلدي إلا في جلسات مغلقة. أما في خصوص موقفه من هاته المسألة فقد بين أن الأمر يتطلب إضافة إلى الدراسة الربحية التقديرية بما يشملها من مخاطر فهو يتطلب أيضا خلق مناخ ملائم لاستغلال الأسواق لا يتحقق إلا بتوفير جملة من الشروط الأساسية وهي التحكم في مسالك التوزيع وتطبيق القانون ، تنظيم الأسواق الأسبوعية، إنهاء الانتصاب الفوضوي، تحسين وضع النظافة المتردي الذي يؤثر على القطاع السياحي والنشاط الاقتصادي و غير ذلك من الشروط المحدِّدة مباشرة لقيمة الأسواق البلدية

وبالتالي يجب توفير مجموعة من الظروف الموضوعية حتى يُمكن الترفيع من قيمة الأسواق ولا يجب الاقتصار على إصدار قرار يتعلق بالتفويت في الأسواق من عدمه أو إصدار قرار في تحديد السعر الافتتاحي للأسواق.

كما شدد أن توفير هاته الظروف يعود إلى الجهاز التنفيذي للبلدية الذي حسب رأيه رغم مرور ثلاثة أشهر تقريبا على تنصيبه لم يقم بإنجازات على الواقع ولم يرسل مؤشرات إيجابية حقيقية مُطمئِنة للمواطنين وللمستثمرين فقرار الاستلزام يجب أن يُبنى على تحليل موضوعي لمسألة الاستلزام وبعد معرفة دقيقة بقدرات البلدية بشريا ولوجستيا، معتبرا إن البلدية غير قادرة على الاستغلال الذاتي للأسواق وحتى للبعض منها.

كما توجه بتساؤل حول أساس الرأي الداعي للاستغلال المباشر للأسواق كتوجه فلسفي إيديولوجي أم أنه حل لتدني أسعار اللزمة في السنوات السبع الأخيرة. لذلك فقد واقترح الحل المتمثل في تطبيق التشاركية التي جاءت بها مجلة الجماعات المحلية التي تعني في جوهرها تشريك المواطن ورأس المال الخاص في إدارة المرفق العام مع ضرورة قيام البلدية بالرقابة السابقة واللاحقة، و إلزام المستلزم باحترام كراس الشروط وعلى البلدية مراقبة مدى تطبيق المستلزم للالتزامات المحمولة عليه، إعطاء الثقة للمستثمر حيث يكون الربح مشترك للبلدية وللمستثمر

وفي ألأخير وجه تحذير لرئيس البلدية مفاده أن اتخاذ المجلس البلدي لقرار الاستغلال المباشر من طرف البلدية لجميع الأسواق أو حتى لبعضها فهو يحمله تبعات هذا القرار والمسؤولية كاملة باعتباره محمول على معرفة إمكانيات البلدية.

- **السيد سامي بن عيسى** أكد الوقع المتدني لقيمة الأسواق البلدية وان الرفع من قيمتها يتطلب تظافر كل الجهود والإحاطة الفنية و اللوجستية بكل الأسواق واقترح تمشي سابق يقوم على خلق فضاء يتم الانتصاب به لكل الأسواق بالتداول على مدار الأسبوع ويتيح للبلدية إمكانية الاستغلال المباشر لكل الأسواق. كما ابدي تأيده للتمشي المجمع على الاستغلال المباشر بعد أخذ التدابير المطلوبة بعنوان السنوات المقبلة .
- **السيد محسن بن عايد** ضم صوته لرأي سلفه السد سامي بن عيسى مبرزا ضرورة اخذ الأمور بعقلانية وموضوعية مشددا على ضرورة معرفة الإمكانيات الحقيقية للبلدية وهي ضعيفة حسب رأيه و لا تمكن من الاستغلال المباشر للأسواق كما اقترح مزيد التشاور و النقاش في هذا الموضوع وطلب ترحيل هاته المسألة لدورة أخرى للمجلس البلدي.

اثر ذلك تناول السيد **رئيس البلدية** الكلمة مثمنا كل التدخلات والآراء المختلفة التي تصب جميعها لصالح العمل البلدي. كما أبدى عدم رضاه على أداء بعض المصالح البلدية، فهو يعتبر أن إنتظارات المواطن بحومة السوق كبيرة لذلك فهو يتطلع إلى تحسين الأداء والى الرقي بالعمل البلدي إلى أسمى المراتب بعيد عن كل مزايدات سياسية مؤكدا للجميع انتفاء أي طموح سياسي شخصي له بعد نهاية فترته النيابية بل إن مجمل أهدافه تتمثل في النهوض بالواقع المتردي للبلدية وتحقيق المصلحة العامة مؤكدا احترامه لكل الأفكار والآراء وسعيه لقيادة المرفق العام البلدي بطريقة حكيمة ورشيدة .

و حول رأي السيد مراد بعزيز حول ضرورة جعل الجلسة سرية عند تحديد الأسعار الافتتاحية للأسواق فقد أكد تفاعله مع هذا المقترح والعمل بذلك في الجلسات المقبلة إذ تم الاتفاق في ذلك بين جميع الأعضاء.

ثم توجه بعرض مسألة إمكانية التصرف الذاتي للمسلخ البلدي ، سوق السيارات وسوق الجملة للأسماك متى تأكدت الجدوى و إمكانية تنفيذ ذلك.

قرار المجلس:

صادق أعضاء المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين التصرف الذاتي للمسلخ البلدي ، سوق السيارات وسوق الجملة للأسماك مع التقيد بجدوى الإجراء وإمكانية تنفيذه من طرف المصالح البلدية.

وقد صوت مع هذا القرار البلدي 21 عضو وهم السيد رئيس البلدية وكل من السادة هيثم الحمروني، فوزي بوصفارة مراد الميساوي ، محفوظ بن عايد، توفيق دالي، سامي بايونس، هشام حنيني، لطفي بم مولي، العربي عبد الرزاق بوشداخ، سامي بن عيسى والسيدات أمال كروية، هدى ريحان ،فردوس بوجناح، أمال بعطور،فاطمة التليلي، هبة بن يوسف، عفاف الباروني، ريم العساس، سارة يامون و نسرين بن حريز.

و عارض هذا القرار البلدي 4 أعضاء وهم كل من السادة **مراد بعزيز زهير تغلات و السيدات مريم الفيتوري ، فوزية الهواري .**

و تحفظت السيدة كريمة بطيخ على **هذا القرار .**

أما ف خصوص **تحديد الأسعار الافتتاحية** لبقية الأسواق فقد تم الاتفاق بالأغلبية المطلقة على:

إرجاء البت فيها لدورة أخرى للمجلس البلدي لمزيد التدارس و التشاور.

3 - تكوين لجنة رخص التقاسيم و البناء

تناول الكلمة السيد فوزي بوصفارة حيث استند على الفصل 258من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المتعلق بالجماعات المحلية المحدد لتركيبة اللجنة الفنية المكلفة بدراسة ملفات رخص التقسيم والبناء والهدم ، ثم أشار الى انه تم عرض المسألة على المكتب البلدي المنعقد يوم 18-09-2018 وتم الاتفاق على ما يلي :

- رئيس البلدية او من ينوبه رئيس للجنة
- 5 أعضاء ممثلين عن الوزارات المكلفة بالتجهيز و البيئة و أملاك الدولة والنقل و الثقافة وممثل عن الحماية المدنية يعينهم والي مدنين على أن يكون من بينهم مختص في التعمير
- عضوين من المجلس البلدي من المهندسن المعماريين كل ثلاثة أشهر بالتداول بداية من غرة أكتوبر 2018 وهم السادة : **هيثم الحمروني– العربي عبد الرزاق بوشداخ**
- **، هشام حنيني – فوزي بوصفارة**
- **ممثل عن جمعية صيانة الجزيرة**
- **السادة حسين الدغفاص و عبد الكريم الحمداني عن الإدارة** البلدية

ثم قام مباشرة السيد رئس البلدية بعرض هاته التركيبة على التصويت.

قرار المجلس:

صادق أعضاء المجلس البلدي **بالأغلبية المطلقة** من الأعضاء الحاضرين تركيبة لجنة رخص التقاسيم و البناء و الهدم حسب ما تم ذكره أعلاه .

وقد صوت مع هذا القرار البلدي 21 عضو وهم السيد رئيس البلدية و كل من السادة هيثم الحمروني، فوزي بوصفارة ،مراد الميساوي ، محفوظ بن عايد، توفيق دالي، سامي بايونس، هشام حنيني، لطفي بم مولي، العربي عبد الرزاق بوشداخ، سامي بن عيسى و السيدات أمال كروية، هدى ريحان ، فردوس بوجناح، أمال بعطور، فاطمة التليلي، هبة بن يوسف ، عفاف الباروني، ريم العساس، سارة يامون و نسرين بن حريز.

و عارض هذا القرار البلدي 4 أعضاء وهم كل من السادة **مراد بعزيز و زهير تغلات و السيدات مريم الفيتوري ، فوزية الهواري .**

و تحفظت السيدة كريمة بطيخ.**على هذا القرار .**

4 – تحديد معايير وضبط مقدار المنحة الجملية والامتيازات العينية المخولة لرئيس البلدية

تولت المساعدة الأولى السيدة أمال كروية التذكير بالفصل 3 من الأمر الحكومي عدد 746 لسنة 2018 المتعلق بتحديد معاير وضبط المنحة الجملية والامتيازات العينية المخولة لرؤساء البلديات وحيث صنفت بلدية جربة حومة السوق ضمن **الصنف 3 الخاص بالبلديات الذي يتراوح عدد سكانه بين 30 ألف و 100 ألف ساكن . وحيث كان توجه السيد رئيس البلدية نحو تغليب مبدأ ترشيد النفقات و التخلي عن الحد الأقصى لجملة المنح والامتيازات و الاقتصار على المعدل المحتسب لكل المنح و الامتيازات بالاعتماد على عدد سكان المنطقة المقدر بـ75.904 ألف ساكن وقد تم تداول الموضوع بالمكتب البلدي المنعقد يوم 18-09-2018 حيث تم إقرار المقترح التالي حول المنح:**

عناصر المنحة الجملية	صنف 03 من 30001 الى 10000 ساكن		الفارق	الضارب	المقترح
	الحد الادنى	الحد الاقصى			
منحة التسيير	1900د	2300د	400د	%65.57	2162.708 =%65.57x400+1900
منحة المسؤولية	150د	200د	50د	%65.57	182.788=%65.57x50+150
منحة السكن	370د	400د	30د	%65.57	389.671=%65.57x30+3700
منحة التمثيل	220د	250د	30د	%65.57	239.671=%65.57x30+220

أما بالنسبة للامتيازات العينية فتمثلت في :

- سيارة وظيفية لا تتجاوز قوتها الجبائية 6 خيول
- 320 حصة الوقود الشهرية لتر
- خدمات هاتفية في شكل بطاقات شحن 82،785د شهريا

كما أشارت المساعدة الأولى أن رئيس بلدية حومة السوق متقاعد و بالتالي فهو ينتفع فقط بمنحة تكميلية تساوي الفارق بين جراية التقاعد المتحصل عليها بصفة شخصية والمنحة الجملية المحددة بالفصل 3 من الأمر المذكور أنفا. اثر ذلك قام رئيس البلدية بعرض الموضوع على أنظار المجلس للتداول والنقاش في شأنه قبل التصويت عليه، فتلخصت تدخلا ت الأعضاء تباعا كالتالي:

- **السيدة كريمة بطيخ** استغربت إقرار منحة سكن لرئيس البلدية والحال ان للبلدية مساكن وظيفية وكان من الأجدر برئيس البلدية التنازل عن هاته المنحة و القيام باستغلال مسكن وظيفي لترشيد النفقات، غير انه تم التوضيح على حرية رئيس البلدية في إستعمال المسكن الوظيفي إن وجد من عدمه و أن له الاختيار في عدم اللجوء الى استعمال المسكن الوظيفي و في سياق هذا الموضوع تم الاستفسار من **مدير الشؤون الإدارية** عن وضعية المساكن الوظيفية ببلدية حومة السوق **الذي اقر** بامتلاك البلدية لمساكن وظيفة لكنها غير شاغرة.
- **السيد زهير تغلات إعتبر** أن التوجه نحو إقرار منح تعديلية لرئيس البلدية عوض الاعتماد على الحد الأقصى قرار غير صائب بالاستناد الى سمعة بلدية حومة السوق عراقتها حيث يعتبر أن حجم العمل ومكانة البلدية يفرض إعتماد على الحد الأقصى للمنح لتمكين رئيس البلدية من العمل في ظروف مريحة.
- **السيد مراد الميساوي والسيدة فاطمة التليلي** ثمنا رأي السيد زهير تغلات واعتبرا انه كان من الأحسن إقرار الحد الأقصى لضبط منح و امتيازات رئيس بلدية جربة حومة السوق .
- **السيد فوزي بوصفارة أشار** إلى آن توجه المكتب نحو إقرار منحة تعديلية متماشية مع حجم سكان مدينة حومة السوق هي رسالة ايجابية من المجلس وأوصى بالمحافظة على المقترح المقدم من المكتب البلدي .

اثر النقاش أقر السيد رئيس البلدية مبدأ المحافظة على المقترح المقدم من المكتب البلدي تحقيقا لترشيد التصرف الذي تم تقديمه على التصويت .

قرار المجلس:

صادق أعضاء المجلس البلدي **بالأغلبية المطلقة** من الأعضاء الحاضرين على تحديد مقدار عناصر المنح الجملية و الامتيازات العينية المخولة لرئيس البلدية كما يلي :

- **المنح:**

منحة التسيير: 2162.708

- **منحة السكن: 389.671**

- **منحة التمثيل: 239.671**

-الإمتيازات العينية:

- **سيارة وظيفية لا تتجاوز قوتها الجبائية 6 خيول**

- **320 لتر حصة الوقود الشهرية لتر**

- **خدمات هاتفية في شكل بطاقات شحن 82،785د شهريا**

وقد صوت مع هذا القرار البلدي 21 عضو وهم السيد رئيس البلدية وكل من السادة هيثم الحمروني، فوزي بوصفارة مراد الميساوي ، محفوظ بن عايد، توفيق دالي، سامي بايونس، هشام حنيني، لطفي بم مولي، العربي عبد الرزاق بوشداخ، سامي بن عيسى والسيدات أمال كروية، هدى ريحان ، فردوس بوجناح، أمال بعطور، فاطمة التليلي، هبة بن يوسف، عفاف الباروني، ريم العساس، سارة يامون و نسرين بن حريز.

و عارض هذا القرار البلدي 4 أعضاء وهم كل من السادة **مراد بعزيز و زهير تغلات و السيدات مريم الفيتوري وفوزية الهواري .**

وتحفظت السيدة كريمة بطيخ على هذا القرار

في الأخير ذكر السيد رئيس البلدية كافة رؤساء اللجان بضرورة مد رئاسة المجلس بتركيبة اللجان وفقا للنصوص القانونية وذلك في في يوم الاثنين24-09-2018 ، مجددا جزيل شكره لكل الحاضرين لمساهمتهم الفعالة في تناول مواضيع هذه الدورة معربا عن أمله أن يساهم جميع الأعضاء في الارتقاء بالعمل البلدي إلى أسمى المراتب ورفعت الجلسة في حدود الساعة السادسة و ثلاثون دقيقة مساءا .

والله ولي التوفيق

مقررا الجلسة

- توفيق دالي

- المساعد نبيل ابن الحاج

رئيس المجلس